مناطق «خفض التوتر» بعيون غربية: ماذا يدور في ذهن الرئيسين الأسد وبوتين؟

فرنسا – فراس عزيز ديب

يظنونَ أننا نعرف كل شيء، وعندما نسألهم أين المعلومات التي لديكم؟ يجيبون: نحن لا نعلم ما يدور في ذهنِ ثنائية الرئيسين بشار الأسد والروسي فلاديمير بوتين.

بهذه الكلماتِ البسيطة يعبر دبلوماسي عربي يعمل في عاصمة النور تحتفظ بلادهُ بعلاقات من تحت الطاولة مع القيادة السورية، عَن حالة اللاتوازن التي يتعاطّى بها بعَض المسؤولين في دولَتي صناعة القرارَ الأوروبي فرنسا وألمانيا، مع ما جرى من اتفاق في الأستانا، أو ما بات يُعرف باتفاق المناطق المنخفضة التوتر، ويضِيف: من الواضح أنهم أكبر الخاسَرين مما جرى، فليَست مشكلتهم فقط أنهم كانوا خارج النقاشات والمداولات، لكن الأهم أن ما يتم التحضير له بعد الانتخابات الفرنسية من إعادة إنتاج سياستي الرئيسين الفرنسيين السابق نيكولا ساركوزي والحالي فرانسوا هولاند، ودمجهما معاً للخروج بالنسق السياسي الذي سيتبعه المرشح إيمانويل ماكرون بعد نجاحه في الانتخابات الفرنسية بما يتعلق بملف المنطقة، قد أصيبت بمقتل.

كلام الدبلوماسي العربي كان ناتجاً عن «عتب» تلقاه من أحد الأجهزة الأمنية الأوروبية التي اعتادت أن تتبادل المعّلومات مع سفارة دولته في الناحيتين الأمنية والدبلوماسية، لتكتشف في النهاية أنها لم تكن تعلم شيئاً، لكن هل حقاً أن التخوفات الأوروبية في محلها لكونها عملياً أصبحت هامشاً لا وزن ولا مكانة له، أم إن الأوروبيين يعرفون تماماً أن معركتهم الحقيقية هي مع بوتين أما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فهو ليس أكثر من مجرد أداة؟

إن الجواب على هذا السؤال سيكون ممره الأساسي هو التعاطي بموضوعية مع سلبيات وإيجابيات هذا الاتفاق، ولو بدأنا بالإيجابيات ًفقد يكون الاتفاق فرصة فعلية، إذا ما صدقت نيات التنفيذ، لحقن الدماء السورية، وإيجاد أرضية لإخراج المدنيين والمسلحين العائدين لحضن الوطن من البيئة المتطّرفة التي يحكمها المتطرفون، كذلك الأمر فإن هذا الاتفاق قد يُتيح الفرصة لقواتٍ الجيش العربي السوري للتفرغ باتجاه جبهات ثانية ربما تكون أشد أهمية لإعادة إنشاء ممراتٍ آمنةٍ تصل جَهات الوطن الأربع تماماً كما جرى عند إعادة وصل القامشلي بحلب.

إن هذا الاتفاق قد يكون أسقطَ ولو جزئياً السعي لما يسمونها «مناطقَ عازلة»، تحديداً أن فرنسا كانت تحمل لواء هذا «الحلم الأردوغاني» في مجلس الأمن قبل أن يتساقط تباعاً بالفيتوات الروسية الصينية المتكررة، لكن النظرة للإيجابيات لا تعني فقط أن نعيشَ أوهاماً ونبني قصوراً من رمال على شاطئ تضربه أمواج الدم وأعاصير المعارك، فالنظرة العاطفّية السطحية لكل بنود الاتفاق هي نومٌ في العسل، تحديداً أن هناكَ من أخطأ عملياً بترك المواطن يبحث عن بنود الاتفاق وتداعياته من هنا وهناك، وربما كان الأفضل لو خرجت الدبلوماسيةَ السوريةَ بلقاء أو مؤتمر صحفي مخصص لشرح بنود الاتفاق بدلاً من ترك الأمورَ لمحللين وًباحثين «صوريين» هم أساساً بحاجة لمن يشرح لهم ما يجب شرحه للمواطن.

والآنً ما سلبيات الاتفاق، أولاً: ربما كثر الحديث عن أن ما جرى هو عملياً «مناطق آمنة» لكن بتعديل في المصطلحات، تحديداً أن كل دولة استخدمت في تعاطيها مع الحدث مصطلحاً يتوافق مع سياستها تجاه ما يجري، فالأتراك يرونها «مناطق آمنة وفقاً للمطالب التركية» والروس يرونها «مناطق منخفضة التوتر». كل هذا على أهميته قد لا يعنينا كي لا نخوض حرب المصطلحات، تحديداً أن كلا المصطلحين يشتركان بنقطة «منع الطيران من التحليق»، لكن الأهم ماذا لو ذهب البعض بعيداً في تطبيق هذا الاتفاق وجعله مستقبلاً بقرار رسمي من مجلس الأمن؛ عندها سنكون أمام خيارين إما أن يتم اعًتماد القرار ومن ثم «المناطق الآمنة» أصبحت أمراً واقعاً، وإما أن يصطدم المشروع بالفيتو، عندها سيظهر الروسي تحديداً بمظهرِ المتناقض مع نفسه، فهو الأب الروحي للاتفاق لكنه يرفض اعتمادهَ في مجلس الأمن.

ثانياً: وهي النقطة المتعلقة بالتركي تحديداً، وربما هو أمر نكرره بشكل دائم، لا يمكن للمواطن السوري بأي حال من الأحوال أن يثق باًتفاق يكون فيه التركي طرفاً، بمعزل عن الضًمانات الروسية أو غيرها، بل إن الأسوأ أن يأتي الاتفاق ًتحديداً بعد الزيارة التي قام بها رئيس النظام التركي أردوغان إلى موسكو، فيما بدا وكأن الاتفاق هو نتيجة لصفقة ما روسية تركية، بإيعاز أميركي، وهذه الصفقة لا يبدو أنها كلامً في الهواء، ًبل إن الألمان والفرنسيين باتوا ينظرون إليها بعين المتابعة وبمعنى آخر: هم يدركون أنهم خسروا تركيا إلى الأبد، لكنهم الآن بحاجة للخروج بأقل الخسائر لمنع إعادة إنتاج تركيا التي يريدها بوتين، وهم يدركون أن تركيا تحولت الآن من سلاحٍ بيد الأوروبيين كانوا يتعاملون معه من مبدأ العصا و«جزرة الاتحًاد الأوروبي»، إلى سلاح ضدهم يتعاطى معه بوتين بطريقة العصا و«الجزرة السورية»، هذه المقاربة لا تفسر لنا فقط سبب الحنق الأوروبي على ماجرى لكنه يعطينا صورة عما يفكرون به تجاه التعاطي مع هذا الاتفاق.

ثالثاً: بدا الاتفاق وكأنه سعي لإنتاج «المعارضة المعتدلة» في المناطق المشمولة به، فمن يرد الذهاب نحو الاعتدال كانٍ بها، ومن يرد التمترس بفكره الإرهابي المتطرف فسيكون هدفاً، ولا يبدو هذا الكلام مقنعاً وما جرى في الغوطة مثال حيٍ أمامنا، فالمنطق يقول أن يكون دور ميليشيا «جيش الإسلام» هو محاربة التنظيمات الإرهابية الموجودة في المنطقة، لكن وبعد توقيع الاتفاق بساعات أعلن «جيش الإسلام» توقف العمليات ضد جبهة النصرة، فهل هي مصادفة؟ إن التحايل الذي سيمارسه النظام التركي ومعه مشيخات النفط سيفوق كثيراً ما فعلوه منذ عامين مع صدور قرار مجلس الأمن ٢١٧٠ القاضي بالتعاون لمحاربة تمويل تنظيمي جبهة النصرة وداعش وما تلاه من قرارات تؤكد أن «النصرة» تنظيم إرهابي، كل هذا التحايل كان بهدف منع استهداف التنظيم وهو سيستمر وقضية إنتاج «معارضة مسلحة معتدلة» ستكون المستحيل الثامن في هذا الكوكب.

رابعاً: الأمر يتعلق بالمناطق المشمولة بالاتفاق، فعندما نتحدث عن إدلب مثلاً فنحن نتحدث عن محافظة بمساحات شاسعة يلعب على أراضيها عشرات التنظيمات الإرهابية، أكبرها جبهة النصرة و«حركة أحرار الشام الإسلامية» وفي مناطق كثيرة هناك تداخل بين هذه التنظيمات، والأسوأ أن هذه المدينة تشكل الحديقة الخلفية لطموحات العدالة والتنمية «الطائفية» بعد أن سيطر على ما يريد في الشمال، فهل من المنطقي أننا سننتظر اليوم الذي سيقتنع به من رفع في المدينة شعارات من قبيل «الديمقراطية حرام» لكي يعودوا إلى رشدهم؟

ربما واهم من يعتقد أنه سينجح بذلك، بل هم من سينجحون في إعادة استجماع قواهم بالطريقة التي سيراها النظام التركي مناسبة، وهو ما يريده بموضوع «القوات الضامنة لتحقيق الاتفاق» عندها علينا أن نطرح السؤال التالي: إذا افترضنا مثلاً أن قوات تركية دخلت بموجب الاتفاق باتجاه إدلب، من سيضمن خروجها حتى بعد إخفاق الاتفاق أو نجاحه؟

الأمر ذاته ينطبق على شرط «منع تحليق الطيران» في المناطق المشمولة بالاتفاق، من بينها القنيطرة ودرعا، فهل يعني هذا الكلام أن الطيران الإسرائيلي لن يحلق بعد ذلك هناك؟ ألا يبدو تشميل هذه المنطقة تحديداً مطلباً إسرائيلياً خالصاً لتأمين حزامها الشمالي ومنع المساس به، ثم هل يعني هذا الكلام أن الطيران المعادي لن يحلق بعد اليوم في هذه المناطق ولن يستهدف بأي نوعٍ من السلاح مناطق القوات السورية، أم إن الإسرائيلي لا يسريً عليه الاتفاق لأنه ليس من الموقعين عليه؟ عندها سيكون السؤال المنطقي: وهل الولايات المتحدة موقعة؟ فماذا ينتظرنا؟

بنظرة موضوعية، ليس علينا الإفراط في التفاؤل، لأن الاتفاق حكماً لن يأتّي بجديد، فـ«الحرامي» لا يمكن له في الوقت ذاته أن يكون «الحامي»، لكنّه في كل وقت سيلعب دور المراوغ وهناك للأسف من يصدقه، أما التعاطي مع بعض بنود الاتفاق من باب الاستسهال، فهو تعاط لا معنى له.

جميعنا نًبحث عن فرص لحقن دماء الشعب السوري ولكن نتساءل دائماً: لماذا لا تكون هًذه الفرص إلا في أوج تقدم الجيش العربي السوري على أكثر من جبهة؟ ربما لن يطول الأمر حتى يظهر الجانب المظلم من هذا الاتفاق، وبأقصر الأحوال حتى زيارة أردوغان للبيت الأبيض، وبأبعدها حتى يزور ترامب مملكة آل سعود، عندها سنعلم تماماً أن أردوغان وحده القادر على خداع الجميع ولنعلم وقتها أن الإيجابية الأهم لهذا الاتفاق أن له مدة اختبار لا يبدو أنه سيكملها.

«الإرادة الشعبية» يعلن تأييده لاتفاق «مناطق خفض التوتر»

جميل لـ«الوطن»: تقسيم سورية أصبح بعيداً والراغبون فيه في حالة «ذعر حاد»

الوطن

أعلن حزب «الإرادة الشعبية» المعارض تأييده لاتفاق «مناطق خفض التوتر»، الذي تم توقيعه في لقاء «أستانا ٤»، ورأى رئيس الحزب، رئيس منصة موسكو المعارضة قدري جميل، أن تقسيم سورية أصبح «بعيداً»، وأن الهجوم الإعلامي على نتائج اجتماع «أستانا ٤» يدل على أن قوى التقسيم في حالة «ذعر حاد».

وقال جميل لـ«الوطن» في عدة رسائل عبر وسيلة التواصل الاجتماعي «واتس آب»: إن «الطريق انفتح واسعاً وسريعاً أمام الحل السياسي بمسار جنيف بعد نجاح اجتماع أستانا الأخير، فجن جنون أعداء الحل فكثفوا إطلاق النار الإعلامية ضده».

وأضاف: إن «تقسيم سورية أصبح بعيداً وراءنا ونتائج الأستانا ساهمت بذلك»، وأوضح أن «من يهاجم الأستانا قد فهم أن استمرار القتال بأي حجة أخفق وانهار مشروعه بالتقسيم»، في إشارة إلى «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة التي انبثقت عن مؤتمر الرياض للمعارضة أواخر عام ٢٠١٦.

واعتبر جميل، أن «الهجوم على نتائج الأستانا بحجة التقسيم تهدف فعلياً إلى إدامة القتال الذي يؤدي إلى التقسيم»، وأضاف: إن «هذا الهجوم دليل على أن قوى التقسيم في حالة ذعر حاد».

وفي وقت سابق من يوم أمس أعلن حزب «الإرادة الشعبية» في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه، تأييده لاتفاق «مناطق خفض التوتر»، الذي تم توقيعه في ختام اجتماع «أستانا ٤» الذي عقد يومي ٣ و٤ أيار الجاري في العاصمة الكازاخية. وقال الحزب في البيان: إنه يرى في «الاتفاق خطوة جديدة على طريق تثبيت وقف إطلاق النار، الذي يكتسب أهمية سياسية وميدانية من جهة فتح الطريق لاستئناف مفاوضات جنيف، والحد من نزيف الدم السوري، ورد ملموس على محاولات التقسيم بحكم الأمر الواقع، والظرف الناشئ في ظل الأزمة».

واستهجن الحزب «الحملة الإعلامية ضد الاتفاق، بذريعة أنه اتفاق تقاسم نفوذ»، مشيراً إلى أن «الحملة تأتي بالدرجة الأولى من تلك القوى التي كانت وما زالت تستجدي التدخل العسكري الخارجي الذي يضع البلاد كلها تحت الهيمنة الغربية، بكل ما تحمله من مخاطر المزيد من الفوضى واستدامة الحرب والتفتيت والتقسيم».

ودخل اتفاق «مناطق خفض التوتر» حيز التنفيذ يوم أمس، ويشمل ٤ مناطق من البلاد وينص على وقف أي اشتباكات بين الجيش العربي السوري والميليشيات المسلحة المشاركة في «أستانا ٤» في تلك المناطق، وذلك بضمانة الترويكا الضامنة لعملية أستانا (روسيا، إيران، تركيا). ويستثني الاتفاق تنظيمي داعش وجبهة النصرة المدرجين على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية إضافة إلى المجموعات المسلحة التي تتبع لهما وتعمل بقيادتهما.

جبهة النصرة عقبة في وجه اتفاق تخفيف التصعيد

| عبد الله علي

مقاتلو جبهة النصرة في جنوب إدلب (رويترز – أرشيف)

يواجه تطبيق اتفاق «تخفيف التصعيد» الذي وقّع في أستانا، الأربعاء، جملةٌ من الصعوبات التي لا يبدو أن الظروف قد نضجت بعد لتذليلها، وعلى رأسها موضوع «جبهة النصرة» وكيفية عزلها عن «الفصائل المعتدلة» تمهيداً لمحاربتها. وما يعزز من هذه الصعوبات موقف «وفد الفصائل» الذي بدا واضحاً أنه وجد في التصويب على إيران تكتيكاً ناجعاً للتهرب من التزاماته. هذا فضلاً عن الثغرات التي تحفل بها بنود الاتفاق وتجعل من تطبيقه أمراً شبه مستحيل.

ويقوم جوهر اتفاق «تخفيف التصعيد» على أمرين أساسيين كما هو واضح من بنوده: الأول هو إقامة أربع مناطق لتخفيف التصعيد تكون مشمولة بحظر الطيران فوقها إلا بشروط معينة، والغاية منها إنسانية بحتة. والثاني هو متابعة القتال ضد «جبهة النصرة» و«داعش» وكافة التنظيمات الإرهابية الأخرى سواء داخل مناطق «تخفيف التصعيد» أو خارجها. وينص الاتفاق بهذا الخصوص على أنه «يتخذ الضامنون (روسيا إيران وتركيا) خطوات لإتمام إعداد خرائط مناطق تخفيف التصعيد والمناطق الأمنية والفصل بين الفصائل المسلحة والجماعات الإرهابية بحلول ٤ حزيران».

ولن يكون للاتفاق أي معنى إلا من خلال تكامل هذين الهدفين، وإلا فسيتحول إلى هدية مجانية للتنظيمات المدرجة على قوائم الإرهاب وأهمها في هذا السياق «جبهة النصرة»، لأنه سيجعل من المناطق التي تسيطر عليها مناطق آمنة وبالتالي مساعدتها على تشكيل بيئة مناسبة لنموها وازدهارها.

ولطالما شكّل العزل بين «جبهة النصرة» و«الفصائل المعتدلة» هدفاً للسياسة الروسية خصوصاً بعدما أدركت أن الولايات المتحدة والدول الغربية تتخذ من التداخل بين مناطق انتشار الاثنين ذريعةً لمنع أي عمل عسكري حاسم ضد الإرهاب.

وكان أحد المقررات الهامة التي تمخض عنها اجتماع أستانا ٢ في يناير الماضي هو «تأكيد الوفود المشاركة على إصرارها على القتال مجتمعين ضد تنظيمي «داعش» و«النصرة» وعلى فصلهم عن التنظيمات المسلحة المعارضة». الأمر الذي دفع بـ«جبهة النصرة» إلى إطلاق حملة عسكرية ضد الفصائل التي شاركت في هذا الاجتماع لمعاقبتها على القبول بهذا القرار.

ومنذ ذلك التاريخ زادت قوة «جبهة النصرة» إثر قيامها بتشكيل تحالف أطلق عليه اسم «هيئة تحرير الشام» انضمت إليه كبرى الفصائل في الشمال السوري أهمها «حركة الزنكي» و«جيش السنة» و«لواء الحق» وغيرها. في حين اضطر عدد من الفصائل الأخرى المتواجدة في محافظة إدلب إلى الانضواء تحت جناح «حركة أحرار الشام» لحماية نفسها من انتقام الكيان الجديد.

وقد انقسمت الفصائل المسلحة مؤخراً حول الموقف من «هيئة تحرير الشام» في أعقاب الاقتتال الذي حصل في الغوطة الشرقية بين «جيش الإسلام» من جهة و«جبهة النصرة» من جهة ثانية. لكن بدا واضحاً أن جميع الفصائل المتواجدة في مناطق انتشار «هيئة تحرير الشام» مثل «أحرار الشام» و«الجبهة الشامية» و«جيش النصر» و«جيش إدلب الحر» ذهبت نحو تبني موقف رافض لقتال «الهيئة» وأعربت في بيان صادر عنها عن مطالبها «أن يشمل وقف إطلاق النار جميع الأراضي السورية وجميع الفصائل الثورية» في إشارة واضحة إلى «جبهة النصرة» التي تستثنى من جميع الاتفاقات. في حين أن الفصائل التي جاهرت بعدائها لـ«جبهة النصرة» هي فصائل متواجدة في مناطق بعيدة عنها لاسيما في المناطق التي سيطرت عليها «درع الفرات».

هذا الانقسام الذي حصل جراء اقتتال الغوطة يعطي صورة واضحة عن طبيعة مواقف الفصائل إزاء «جبهة النصرة» ويؤكد على نحو لا شك فيه أن جميع هذه الفصائل ليست مستعدة للانخراط في أي قتال ضدها. وهي حقيقة من شأنها أن تفقد اتفاق «تخفيف التصعيد» أحد ركنيه الجوهريين، لأنه في ظل عدم وجود إرادة لقتال «النصرة» لدى الفصائل التي شاركت في أستانا وتبلغ حسب التصريحات الروسية ٢٧ فصيلاً، فهذا يعني أن مناطق التهدئة ستؤدي إلى نتائج عكسية.

ولعل هذا ما يفسر التصعيد الناري الذي قام به قادة بعض الفصائل إزاء الدور الإيراني كضامن للاتفاق الجديد، رغم علمهم مسبقاً بأن إيران ضلع أساسي من أضلاع الترويكا التي توصلت لهذا الاتفاق بالإضافة إلى روسيا وتركيا. والحقيقة أن التصعيد ضد إيران ليس سوى تكتيك مكشوف اتبعه هؤلاء من أجل التغطية على جوهر الاتفاق القاضي بالقتال ضد «جبهة النصرة» وخشيتهم أن يلاقوا نفس المصير الذي لاقاه أسلافهم في «تجمع فاستقم» و«جيش المجاهدين» فحاولوا ذر الرماد في العيون عبر الصراخ المصطنع في قاعة الاجتماعات في أستانا.

وحتى إذا فرضنا إمكانية تجاوز عقبة القبول بقتال «جبهة النصرة» في هذه المرحلة وهي العقبة التي أدت إلى إخفاق جميع اتفاقات وقف إطلاق النار السابقة، فإن هناك ثغرات في الاتفاق ستجعل تطبيقه شبه مستحيل. ومن قبيل ذلك، ينص الاتفاق على متابعة قتال «النصرة» داخل وخارج مناطق «تخفيف التصعيد» وبما أن «جبهة النصرة» متواجدة في جميع هذه المناطق فإن استمرار القتال ضدها سيتناقض مع تسميتها بهذا الاسم. ثم من هي الجهة المخولة بقتال «النصرة» داخل مناطق «التخفيف»، وماذا لو قرر الجيش السوري قتالها خلال فترة الأشهر الستة التي هي مدة الاتفاق الأولية، هل يحق له إطلاق معركة باتجاه إدلب مثلاً أم أن الاتفاق سيشكل مانعاً أمام الجيش في هذه الحالة ولا بد لتجاوزه من اتفاق جميع الدول الضامنة؟.

كذلك ينص الاتفاق على إنشاء أحزمة آمنة على حدود مناطق «التصعيد» تقوم بالإشراف عليها «قوات من الدول الضامنة ويمكن الاستعانة بقوات دول أخرى في حال الضرورة بالتوافق بين الضامنين». والمشكلة التي تثار هنا هي كيف يمكن اعتبار هذه الأحزمة آمنة في ظل تماس «جبهة النصرة» معها بحكم انتشارها في جميع مناطق «تخفيف التصعيد»، ثم ماذا لو قررت «جبهة النصرة» استهداف القوات التي تشرف على هذه الأحزمة، ومن هي الدولة التي ستقبل بنشر قواتها في هذه الأحزمة قبل ضمان عدم حصول أي اعتداء عليها، الأمر الذي يتطلب عملياً التحدث مع «جبهة النصرة» وهو ما لا يمكن أن يحدث طالما أنها مستثناة من الاتفاق ورافضة له أصلاً؟.

ترجمان: شعبنا حي لن يهزم.. و«البعث»: ماضون على عهد التضحية.. و«التحرير الفلسطيني»: متمسكون بالمقاومة وسنبقى الجند الأوفياء

سورية تحيي ذكرى ٦ أيار: دماء الشهداء لن تذهب هدراً

| الوطن- وكالات

من احتفالات القوات المسلحة بذكرى عيد الشهداء أمس (سانا)

على وقع استمرار الجيش العربي السوري بتقديم الغالي والنفيس في سبيل الدفاع عن سورية، أحيا السوريون أمس الذكرى السنوية لعيد شهداء السادس من أيار حين أعدم قائد الجيش الرابع للاحتلال العثماني حينها جمال باشا السفاح عدداً من الشخصيات الوطنية في ساحة المرجة بدمشق وساحة البرج في بيروت، مستذكرين تضحيات ذويهم الذين ارتقوا خلال الأزمة السورية التي كان ولا يزال للرئيس التركي رجب طيب أردوغان يد فيها، مؤكدين أن «دماء الشهداء لن تذهب هدراً».

وفيما اصطبغت مقابر الشهداء بألوان الورود التي وضعت من قبل ذويهم وضعت صفحة رئاسة الجمهورية الرسمية على فيسبوك صورة للرئيس بشار الأسد وهو ينظر إلى ضريح الجندي المجهول في جبل قاسيون مستذكرة قولاً سابقاً للرئيس الأسد جاء فيه: «دماء الشهداء لن تذهب هدراً، ليس انطلاقاً من الحقد وإنما انطلاقاً من الحق»، في حين نقلت وكالة «سانا» للأنباء تصريحاً لوزير الإعلام محمد رامز ترجمان أكد فيه «أننا اليوم نستذكر شهداء الوطن جميعاً في ظل ما تتعرض له البلاد من عدوان واستهداف كوني تتكالب علينا فيه كل قوى الشر في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني ومن لف لفيفهم»، مشدداً على أن «شهداء الوطن الأبرار «...» أعطوا رسالة للعالم أجمع بأن الشعب السوري شعب حي لن يهزم أو يركع وسينتصر على قوى الشر والإرهاب».

وأشار ترجمان إلى أن «شهداء الإعلام الشرفاء كانوا جنبا إلى جنب مع الجيش العربي السوري في الخندق الأول ضد الإرهاب وداعميه.. سلاحهم الكلمة والقلم والكاميرا».

فعاليات رسمية وشعبية زارت أمس مقبرة الدحداح بدمشق حيث وضعت أكاليل الورود على أضرحة الشهداء وقرأت الفاتحة على أرواحهم الطاهرة، ليؤكد محافظ دمشق بشر الصبان في تصريح للصحفيين، أن «الواجب يحتم على كل سوري استمرار الوفاء لدماء الشهداء وتضحياتهم التي ساهمت في حماية سورية وتعزيز صمودها وجعلت منها حصنا منيعا في وجه الأعداء». القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي من جانبها، أصدرت بياناً بهذه المناسبة، تلقت «الوطن» نسخة منه وجاء فيه: «لقد واجهتم يا شهداء ١٩١٦ بأجسادكم وأرواحكم العثمانية القديمة، واليوم أحفادكم يواجهون بأجسادهم وأرواحهم العثمانية الجديدة».

وأضافت: إن حزب البعث العربي الاشتراكي إذ يتوجه بأسمى آيات التقدير والإجلال لأرواح الشهداء يؤكد أن مناضليه مع جميع أبناء الشعب ماضون على عهد التضحية والشهادة كي تبقى راية الوطن وراية العروبة الحقة مرفوعة في سماء العزة والكرامة.

بدورها وفي بيان مماثل تلقت «الوطن» نسخة منه أكدت رئاسة «هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني»: «إننا في جيش التحرير الفلسطيني، ومعنا جماهير شعبنا العربي الفلسطيني إذ نحتفل بعيد الشهداء، نجدد العهد لدمائهم الطاهرة أن نبقى الجند الأوفياء لفلسطين والعروبة، ولسورية العطاء، متمسكين بالنهج الذي اختاروه واستشهدوا وهم يرفعون رايته، وهو نهج المقاومة والصمود الذي يقوده أمل الأمة السيد الرئيس المفدى بشار الأسد». وأعربت «هيئة أركان جيش التحرير الفلسطيني» عن «ثقتنا بانتصار قلعة العروبة، وحصنها المنيع على الإرهاب وأعوانه مخططيه وممولية نصراً مؤزراً يعيد الأمن والأمان لسورية الحبيبة بألقها الحضاري، ودورها الرائد في حماية الأمة والدفاع عن حقوقها المشروعة».

وفي تقرير من محافظة السويداء نقلت سانا عن ندى عامر وهي والدة لثلاثة شهداء فاروق وهشام وهاشم الداهوك، ارتقوا خلال الأزمة قولها: إن «الشهادة مصدر فخر واعتزاز فكيف وأنا عندي ثلاثة شهداء.. صحيح الابن غال ويعادل الروح لكن الوطن أغلى من الروح فمن ليس لديه وطن ليس لديه عرض وشرف وبيت» مضيفة.. «بشهادتهم زففتهم عرساناً للوطن وترابه لكل العمر لا لساعة.. كنت قد انتظرتهم ليأتوا وأفرح بهم لكنهم أتوني شهداء ودمهم ممزوج بتراب الوطن الغالي فاستقبلتهم بفرحة وغصة وألم كبير وأقيمت لهم أعراس وطنية.. وجل ما أتمناه وأدعو له ألا تذهب دماؤهم هدرا وأن تنتصر سورية وتعود كما كانت»، على حين نقلت عن أحمد درويش والد الشهيد النقيب غدير من طرطوس تأكيده أن أهم مطالب أسر الشهداء تتمثل بتحقيق النصر وعودة الحياة الآمنة المستقرة إلى ربوع الوطن.

لاجئون سوريون في تركيا يهاجمون «الائتلاف»

| الوطن

هاجم العديد من اللاجئين السورين المقيمين في تركيا «الائتلاف» المعارض، معتبرين أن دوره اقتصر على إجراء انتخابات رئاسية بعيدة عن أعين وسائل الإعلام. جاء ذلك في استطلاعات رصدتها مواقع الكترونية معارضة لآراء اللاجئين السوريين في مدينة إسطنبول التركية حول «الائتلاف» المعارض وما قدمه على الصعيد السياسي والإنساني على مدار السنوات الخمس الماضية منذ تأسيسه. وجاءت وفقا للمواقع معظم الآراء «ناقدة» لعمل «الائتلاف»، لكونه «لم يقدم أي مساهمة في مساعدة السوريين في الخارج، ولم يستطع أن يثبت نفسه على الصعيد السياسي، واقتصر دوره على إجراء انتخابات رئاسية بعيدة عن أعين وسائل الإعلام».

وكانت «الهيئة العامة للائتلاف»، قد عقدت الجمعة اجتماعات الدورة العادية ٣٣ لها، ويتضمن جدول الأعمال انتخاب هيئة رئاسية جديدة، تضم الرئيس ونوابه والأمين العام. وبحسب الدائرة الإعلامية لـ«الائتلاف»، فإن «المجتمعين سيبحثون عدداً من المسائل الهامة وعلى رأسها آخر تطورات الأوضاع الميدانية والسياسية، ومن بينها مخرجات جولة أستانا الأخيرة، ومفاوضات جنيف ونتائجها والتحضيرات الجارية للجولة القادمة».

وتنحصر المنافسة على الرئاسة بين كل من عضوي «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض للمعارضة، خالد خوجة ورياض سيف. ويرجح أكثر من مصدر في المعارضة أن تميل كفة أصوات الأعضاء إلى خوجة، الذي كان قد انتخب لرئاسة الائتلاف في كانون الثاني ٢٠١٥.

وتشكل «الائتلاف» عام ٢٠١٢ عقب اجتماع بالعاصمة القطرية الدوحة، يوم ١١ تشرين الثاني بعد أسبوع من المشاورات بين المعارضة ودبلوماسيين عرب وغربيين في الدوحة، وعين معاذ الخطيب رئيساً له دون أي منافسة. بعد استقالة الخطيب من منصبه في ٢٤ آذار ٢٠١٣، توالى على رئاسة الائتلاف بالتتابع كل من جورج صبرا، أحمد الجربا، هادي البحرة، خالد خوجة، أنس العبدة.

وتكون الائتلاف في البداية من ٦٣ مقعدا، ثم توسع حتى بلغ أعضاؤه ١١٣، وتطغى على تشكيلته جماعة الإخوان المسلمين، وسعى عبر سنوات الأزمة جاهدا للاستقواء بالغرب ودول الإقليم المعادية لسورية، التي حاولت أن تجعل منه غطاء يؤمن لها التدخل العسكري في سورية.